

مقدمة

تلتزم شركة الساحل بأعلى معايير السلوكيات الأخلاقية والقانونية وذلك لتعزيز الإدارة الجيدة والإستقامة والشفافية ، ولهذا الغرض وضعت الشركة هذه السياسة كي يتمكن موظفوها من التبليغ عن مخاوفهم داخلياً بطريقة مسؤولة وفعالة عندما يكتشفون أية معلومات يعتقدون أنها تشكل ممارسات خاطئة دون الخوف من عواقب تنعكس عليهم سلباً . وتدرك الشركة أن الموظف يكون عادة أول من يعرف عندما يقوم شخص ما من أصحاب المصالح سواء داخل الشركة أو خارجها يقوم بعمل غير قانوني أو غير نزيه ولكنه قد لا يعبر عن ذلك خوفاً من زملائه أو رؤسائه ، وبالتالي تقدم الشركة ضمانات لأولئك الموظفين بأن تمنحهم الثقة المطلقة وأعلى درجات الحماية الممكنة .

وهذه السياسة لا تغطي فقط الإبلاغ عن المخالفات والإنتهاكات المتعلقة بالتقارير المالية بل أيضاً جرائم الإحتيال والفساد والرشوة والجرائم الجنائية وعدم التقيد بالإلتزامات القانونية والتنظيمية ، والقضايا المتعلقة بتعريض الصحة والسلامة للخطر .

ويمكن تعريف النفخ بالصافرة بأنه أسلوب نابع ليس فقط من قيم ومبادئ بعض الموظفين التي يلتزمون بها ، وإنما أيضاً من مسؤوليتهم الشخصية ونزاهتهم واستقامتهم وتأنيب ضميرهم ، ويقوم هذا الأسلوب على قيام الموظفين بالإفصاح أو الكشف عما يعتقدونه من مخالفات وممارسات غير مشروعة وسلوكيات غير أخلاقية أو معلومات متعلقة بأنشطة غير قانونية أو إحتيالية أو منطوية على مخاطر أو تجاوزات تتعلق بسوء الإدارة وتضارب المصالح يتم إرتكابها داخل الشركة مما يؤدي إلى الإضرار بها وبسمعتها وتعريضها للخطر .

بالإضافة إلى ذلك ، يعرف الموظف المبلغ بأنه الموظف الذي يقدم إخطار سري أو مجهول بحسن نية حيال أي مخالفة أو إنتهاك أو سوء تصرف يحصل داخل الشركة ويكون معرضاً للعقاب .

الغرض من السياسة

الغرض من هذه السياسة هو التأكيد على مساعدة الموظفين الذين يعتقدون أنهم قد إكتشفوا مخالفات أو ممارسات خاطئة أو غير مناسبة في القيام بإجراءات الإبلاغ عن الأمور غير النظامية دون الخوف من عواقب عكسية على تصرفهم هذا ، وبالتالي تهدف هذه السياسة إلى تأمين بيئة من الثقة والحماية للموظفين لإزالة مخاوفهم وتأسيس الترتيبات التي تضمن أقصى درجات السرية والحماية ضد أي أذى أو تهديد قد يقع عليهم نتيجة لتبليغهم عن المخالفات .

نطاق التطبيق

تطبق هذه السياسة على جميع الموظفين والمدراء وأعضاء مجلس الإدارة وعلى أي شخص آخر يعمل في الشركة أو يقدم خدمات للشركة كالمستشارين والمدقق الداخلي ومراقبي الحسابات والموردين بموجب عقود تربطهم مع الشركة أي ما يعرف بـ (أصحاب المصالح) . كما أن الإخفاق في التقيد بهذا القانون من قبل الموظفين أو المسؤولين أو المدراء يمكن أن ينتج عنه تطبيق إجراءات تأديبية يمكن أن تشمل إنهاء الخدمات .

